

تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري اثر جائحة كورونا

The challenges of the Algerian economic security in the light of the new corona virus pandemic

د. فاطيمة الزهرة بوداود FATIMA ZOHRA BOUDAUD د. أسماء زاوي ASMA ZAOU

جامعة عمارثليجي - الأغواط

F.BOUDAUD@LAGH-UNIV.DZ

AS-ZAOUT@HOTMAIL.FR

تاريخ الاستلام: 2020/08/17 تاريخ القبول: 2020/12/07

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التأثيرات المحتملة لجائحة كورونا على أبعاد الأمن الاقتصادي الجزائري. وقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي للتعريف بجائحة كورونا وأبعاد الأمن الاقتصادي، والمنهج التحليلي في دراسة الآثار المحتملة لهذه الجائحة على أبعاد الأمن الاقتصادي الجزائري. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن جائحة كورونا كوفيد-19 قد أثرت بشكل ملحوظ على أبعاد الأمن الاقتصادي كالأمن الغذائي، سوق العمل، الأمن الاجتماعي، والأمن الصحي نتيجة حالة الذعر التي سادت البلاد مما دفع الدولة لاتخاذ العديد من الاجراءات الوقائية. الكلمات المفتاحية: جائحة كرونا، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، سوق العمل، الأمن الصحي.

Abstract:

This study aims to identify the possible effects of the new Corona virus pandemic on the dimensions of economic security in Algeria, and in this study we have followed the descriptive approach to the new corona virus pandemic and the dimensions of economic security, and the analytical approach in studying the possible effects of this pandemic on the dimensions of economic security in Algeria.

We concluded from this study that the Corona Coved-19 pandemic has significantly affected the dimensions of economic security such as food security, the labour market and social solidarity, and health security as a result of the panic that prevailed in the country, prompting the state to take many preventive measures.

Keywords: Corona pandemic, economic security, food security, labour market, health security.

مقدمة:

أقرت منظمة الصحة العالمية بأن فيروس كورونا كوفيد-19 جائحة نتيجة لأثاره السلبية على مختلف دول العالم، سواء من حيث عدد الاصابات والوفيات وما خلفه من حالة طوارئ على الصحة العامة للمجتمع، أو من حيث تأثيره على العلاقات الدولية والتعاملات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها بشكل واضح على مجالات عديدة للأمن الاقتصادي للدول، والجزائر كغيرها من الدول أخذت نصيبها من تأثيرات هذه الجائحة وانعكاساتها السلبية على الأمن الاقتصادي هذا ما دفعها الى اتخاذ العديد من الاجراءات للحد من الآثار السلبية ومحاولة الخروج من هذه الجائحة بأقل خسائر ممكنة سواء من الناحية الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في محاولة لتعزيز أمنها الاقتصادي ومما سبق، وللإلمام أكثر بجوانب الموضوع ارتأينا طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على تحديات الامن الاقتصادي الجزائري؟

- الأسئلة والفرضيات:

للإحاطة بالإشكالية نقترح الأسئلة التالية:

- ما هو أثر جائحة كورونا على الأمن الغذائي الجزائري؟
- ما هو أثر جائحة كورونا على سوق العمل الجزائري؟
- ما هو أثر جائحة كورونا على الأمن الاجتماعي الجزائري؟
- ما هو أثر جائحة كورونا على الأمن الصحي الجزائري؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- يوجد أثر لجائحة كورونا على الأمن الغذائي الجزائري.
- يوجد أثر لجائحة كورونا على سوق العمل الجزائري.
- يوجد أثر لجائحة كورونا على الأمن الاجتماعي الجزائري.
- يوجد أثر لجائحة كورونا على الأمن الصحي الجزائري.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد الإجراءات والتدابير والآليات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا كوفيد-19 في الجزائر والحفاظ على أمنها الاقتصادي.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التأثيرات المختلفة لجائحة كورونا كوفيد-19 على الأمن الاقتصادي الجزائري وذلك بالوقوف على أبعاده المختلفة المتمثلة في الأمن الغذائي وسوق العمل والأمن الاجتماعي والأمن الصحي.

- منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي للتعريف بجائحة كورونا وأبعاد الأمن الاقتصادي، والمنهج التحليلي في دراسة الآثار المحتملة لهذه الجائحة على أبعاد الأمن الاقتصادي الجزائري.

1- جائحة كورونا (كوفيد-19)

شهد العلم عبر التاريخ عدة أوبئة خطيرة ترافق اسمها مع لفظ "جائحة"، وأول ظهور لجائحة كورونا كوفيد-19 كان في الصين في أواخر 2019، أما في الجزائر فكان انتشاره ابتداء من 25 فبراير 2020 عندما فحص ايجابيا رعية إيطالي مقيم بالجزائر وبعدها تم تسجيل بصفة متزايدة حالات إصابة بفيروس كورونا كوفيد-19.

1-1- مفهوم الجائحة:

سوف نحاول في هذه الجزئية الاحاطة بجوانب هذا المفهوم

1-1-1 الجائحة لغة:

من الجوح والجوح هو الاستئصال، وجاحتهم السنة جوحاً وجياحة إذا استأصلت أموالهم، وسنة جائحة أي جدبة (ابن منظور جمال الدين، 1979)، والجائحة المصيبة

تحل بالرجل في ماله فتجتاحه (الأزهري، ويتضح أن الجائحة في اللغة هي مصيبة مذهبة أو متلفة للمال أو النفس أو غيرهما.

1-1-2- الجائحة اصطلاحاً:

هي ما لا يستطيع دفعه كالبرد والريح والحشيش، وتعرف بأنها: ما أُلِف من معجوز عن دفعه عادة قدرا من ثمر أو نبات بعد بيعه. (المالكي أبو الحسن، 1995).

1-1-3- طبيعة الجائحة:

فيروس كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى أمراض أشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية "ميرس" والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة "سارس"، وتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لجائحة كورونا كوفيد-19 الحمى والإرهاق والسعال الجاف، وتشمل الأعراض الأخرى الأقل شيوعاً ولكن قد يُصاب بها بعض المرضى كالآلام والأوجاع، واحتقان الأنف والصداع وألم الحلق والإسهال وفقدان حاسة الذوق والشم وظهور طفح جلدي أو تغير لون أصابع اليدين أو القدمين، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ بشكل تدريجي، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن يشعروا إلا بأعراض خفيفة جداً، ويتعافى منها نحو 80% من المرضى دون الحاجة إلى علاج خاص، ولكن الأعراض تشتد لدى شخص واحد تقريباً من بين كل 5 أشخاص مصابين بمرض كوفيد-19 فيعاني من صعوبة في التنفس، وتزداد مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين المسنين والأشخاص المصابين بمشاكل صحية أخرى مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئة أو السكري أو السرطان (منظمة الصحة العالمية، 2020).

2- الأمن الاقتصادي

لم يعد التحدي للأنظمة والحكومات هو حماية سيادتها وحدودها السياسية والتهديدات الخارجية فقط، بل أصبح ينبع من الداخل نتيجة سوء السياسات التي تؤثر على الغذاء والصحة والتعليم والصناعة وجميع المجالات التي تمس أمنها الاقتصادي.

1-2- مفهوم الأمن لغة:

لكلمة الأمن في اللغة العربية معان متعددة وهي في الأصل مشتقة من الفعل أمن، يأمن، أمنا، والتي تعني سكون القلب وطمأنينة النفس وراحتها والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، كما تعني الأمانة والصدق (ابن منظور جمال الدين، 1979).

2-2- مفهوم الأمن اصطلاحا:

هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى قمتها دافع الأمن بمظهره المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري، والتوافق مع الغير، والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي (الجحني علي بن فايز، 2000).

3-2- مفهوم الأمن الاقتصادي:

هو جزء من مفهوم أشمل للأمن، فالأمن الاقتصادي يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي تواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تؤدي إلى خلق الأمن الاقتصادي للناس الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة إلى البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي. (بشير محمد شريف، 2019)، فالأمن الاقتصادي هو حماية الفرد من الفقر وشعوره بالطمأنينة وعدم الخوف من احتياجه المادي (عبد الواحد

حميد الكبيسي، صبري بردان الحياي، 2012)، ويتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمل منتج ومدفوع الأجر أو عبر شبكة مالية عامة وأمنة (مها رحيم سالم، 2012)، فالأمن الاقتصادي يعبر عن قدرة الدولة في حماية الفرد من الوصول إلى مستوى الفقر، وضمان شعوره بالطمأنينة دون الحاجة للقلق اتجاه احتياجاته المادية.

4-2- أبعاد الأمن الاقتصادي

اختلفت الدراسات في تحديد أبعاد الأمن الاقتصادي إلا أنها اتفقت على مجموعة من الأبعاد هي الأمن الغذائي، سوق العمل، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي.

2-4-1- الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع وفي كل الأوقات الامكانيات المادية، الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحيحة (علي مكيد، فريدة بن عياد، 2018)، وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فمفهوم الأمن الغذائي يتمثل في "توفير الغذاء بالكمية والتنوعية اللازمين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية" (شيخاوي سهيلة، 2019)، كما يعرف الأمن الغذائي على أنه: "القدرة على امتلاك باستمرار غذاء كافي للتمتع بأحسن صحة والعيش في حياة فعالة" (عدالة العجال، وليد شرارة، 2014)، وعلى العموم فان مفهوم الأمن الغذائي قائم على ثلاثة مركبات أساسية هي: (سعاد مزلف، الطاهر شليحي، 2017)

- وفرة السلع الغذائية.

- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم .

- أن تكون أسعار السلع الغذائية في متناول المواطنين.

2-4-2- سوق العمل:

يعتبر العمل مصدرا مهما في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وتحويل الفرد من حالة الفقر والجوع والخوف إلى حالة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه الوسيلة والمدخل الفاعل في تحقيق القوة والأمن الاقتصادي، لذلك ينظر إلى المجتمع الذي تسود فيه معدلات مرتفعة من البطالة وغير الناشطين اقتصاديا على أنه مجتمع فقير أو غير منتج أو غير نامي أو متأخر، مما يؤسس لحالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، أما ارتفاع معدلات السكان الناشطين اقتصاديا فيعكس استقرار في الوضع الاقتصادي للدولة ويعكس مدى قدرتها على تحقيق أمنها الاقتصادي (أحمد علو، 2018).

2-4-3- الأمن الاجتماعي

هو تلك السياسة التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن الاجتماعي لأفراد المجتمع، وفي ظل جائحة كورونا برزت ملامح التكافل الاجتماعي والمبادرات الخيرية التي تسعى إلى توفير الاحتياجات الأساسية من المواد التموينية والصحية وغيرها، وقد ساهمت جائحة كورونا وتداعياتها في تعزيز النسيج والتكافل الاجتماعي بكل صوره وطرقه بين مختلف أبناء المجتمع، كما أطلقت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات واللجان التطوعية والشبابية مبادرات وصناديق تبرع لتساهم في تقديم الدعم والمساندة للفئات الفقيرة والمحتاجة وذوي الإحتياجات الخاصة والعاطلين عن العمل (دانييلا القرعان، 2020).

2-4-4- الأمن الصحي:

يرتبط الأمن الصحي ارتباطا وثيقا بتحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع من خلال تمكين أفراد المجتمع من الإنتاج والعمل وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسب، وأخذ الأمن الصحي بعدا دوليا مع تطور حركة السفر والتجارة الدولية التي باتت تساهم في انتشار الأوبئة والأمراض وهذا ما لمستته جميع دول العالم أمام تفشي جائحة كورونا

كوفيد-19، التي كانت لها تداعيات تجاوزت الحدود وأثرت على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية.

واختلفت تصورات الباحثين حول مفهوم الأمن الصحي إلا أن في مجملها تدور حول أنه حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا لا مجرد انعدام المرض والعجز (بلقاضي اسحاق، 2018)، وفي تعريف آخر لمنظمة الصحة فالأمن الصحي هو " تلك الأنشطة اللازمة سواء كانت استباقية أم كانت تمثل رد فعل للإقلال إلى أدنى حد من التعرض لأحداث الصحة العمومية الحادة التي تشكل خطرا على صحة سكان أي بلد على نطاق واسع" (منظمة الصحة العالمية، 2007).

3- أثر الجائحة على أبعاد الأمن الاقتصادي في الجزائر وأهم الإجراءات المتخذة

أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على أبعاد الأمن الاقتصادي في الجزائر كغيرها من دول العالم مما دفع الحكومة لاتخاذ العديد من الاجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه الجائحة، وسنتناول في هذه الجزئية أثر الجائحة على أبعاد الأمن الاقتصادي وأهم الاجراءات المتخذة.

3-1- أثر الجائحة على الأمن الغذائي في الجزائر وأهم الإجراءات المتخذة

يعتبر الأمن الغذائي مطلب تسعى كل دولة لتحقيقه والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن حالة عدم اليقين والخوف من المجهول الذي اجتاحت الأسواق بسبب تضاعف حالات الإصابة دفع المواطنين بتخزين السلع الأساسية كالحبوب والسكر وغيرها خشية اختفائها من السوق، كما أن اعلان حضر التجول ساهم في لجوء المواطنين إلى سياسة التخزين خشية انقطاعها من الأسواق، حيث سجلت المحال التجارية ومحلات السوبر ماركت عبر الوطن نقصا في مادة السميد والدقيق (القمح اللين) بسبب الطلب الكبير للمواطنين، إلى جانب تسجيل ارتفاع في أسعار الخضر والفواكه والمواد الغذائية نتيجة للطلب المتزايد عليها.

- وقد قامت الحكومة بعدة اجراءات لضمان توفر مختلف المواد الغذائية في الأسواق (المرسوم التنفيذي رقم 20-69، مارس 2020).
- منع تصدير السلع الا بوجود موافقة مسبقة من طرف الجهات المختصة باعتبارها جزءا من الأمن الغذائي.
 - تسهيل الإجراءات الجمركة للمواد الغذائية المستوردة مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.
 - التصدي لجميع محاولات المضاربة التي يقوم بها بعض التجار حيث كثفت مصالح الدرك الوطني والشرطة وفرق مراقبة الجودة وقمع الغش من بحملات مكثفة ضد المضاربين والمحتركين في كامل الولايات وتمكنت من حجز مآت الأطنان من المواد التي كانت تشهد ندرة.
 - زيادة الإمدادات من القمح اللين إلى المطاحن إلى 6.3 مليون قنطار في مارس مقارنة بـ 5.8 مليون قنطار في فيفري، و 5.7 مليون قنطار في جانفي.

2-3- أثر الجائحة على سوق العمل في الجزائر وأهم الإجراءات المتخذة

في ظل انتشار جائحة كورونا أكد تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أن أكثر من 25 مليون شخص قد يصبحون عاطلون عن العمل في العالم، مع خسارة في الدخل تصل إلى 3.4 ترليون دولار أمريكي إلى جانب الخل العميق في سوق العمل، فكثير من الشركات أوقفت عملياتها وخفضت ساعات عملها وسرحت موظفيها كما يتأرجح الكثير منها إلى الانهيار (منظمة العمل الدولية، 2020)، وقد كشف عبد الرحمن بن عوكلي الباحث بالمجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي التابع للحكومة أن الجزائر تتجه نحو الإعلان عن نسب غير مسبوقة للبطالة تتراوح بين 17 و20 في المائة حتى جوان 2020 أي بارتفاع بين 3 و4 بالمائة عن المستويات العادية، كما أكد أن جائحة كورونا أدت إلى غلق مئات الشركات في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى مئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة

الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير النشطة، كما أشار إلى أن دراسة قام بها المجلس الجزائري الاقتصادي والاجتماعي بينت أن حجم فاقد العمل بين 100 ألف و150 ألف منذ بداية جائحة كورونا سواء في مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة أو في مناصب شغل مؤقتة (كحال حمزة، جويلية 2020).

ونتيجة لهذا الوضع الخطير لسوق العمل في الجزائر سعت الحكومة بكل الامكانيات المتاحة للحفاظ على مناصب العمل للحفاظ على أمنها الاقتصادي ومن التدابير الوقائية نذكر ما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم 20-69، مارس 2020)

- تخصيص إعانات مالية مباشرة لصالح الحرفين وسائقي الأجرة وغيرهم من المتضررين من بجائحة كورونا.

- تخفيض الضرائب وتأجيل التصريح بها ودفعها دعما للشركات من أجل الحفاظ على مناصب العمل.

- وضع على الأقل 50% من موظفي كل مؤسسة وإدارة عامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر.

- تشجيع العمل عن بعد في المؤسسات والإدارات العمومية.

- فتح مشاورات في كل قطاع مع منظمات أرباب العمل ونقابات العمال التي تنشط في المجال الاقتصادي حول إشكالية الحد من الآثار الناجمة عن التدابير المتخذة من قبل الدولة للوقاية من جائحة كورونا ومكافحتها.

- تمكين المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة من تسديد اشتراكات عمالها في صناديق الضمان الاجتماعي، ودفع استحقاقات الضرائب وغيرها بواسطة أنظمة الدفع عن بعد.

-تمديد آجال دفع اشتراكات المستخدمين وأرباب العمل لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.

-توقيف استثنائيا الزيادات في غرامات التأخير السابقة بخصوص دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك لمدة ستة أشهر بداية من أفريل 2020، حيث أن دفع الاشتراكات يسمح للمؤمنين اجتماعيا الاستفادة من خدمات وأداءات الضمان الاجتماعي من بينها الأدوية عن طريق بطاقة الشفاء.

- تكفل الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية وبصفة استثنائية بالدفع المسبق للعطل السنوية لفائدة عمال قطاع البناء والأشغال العمومية والري الذين توقف نشاطهم بسبب الوضع الاستثنائي لجائحة كورونا، وذلك بما يتناسب مع عدد الأشهر التي تم دفع اشتراكاتها خلال الفترة الممتدة من جويلية 2019 إلى فيفري 2020.

- تشجيع العمل عن بعد: من خلال انجاز مهام وتقديم خدمات من خارج المؤسسة باستعمال الكمبيوتر ووسائل الاعلام والاتصال، حيث يمكن للموظف متابعة العمل اليومي ومناقشة كل التفاصيل من المنزل والتحرر من قيد المسافة والوقت المرتبط بالعمل، وقد نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 20-69 على اتخاذ كل إجراء من شأنه تشجيع الية العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

- منح العطل الاستثنائية المدفوعة الأجر: حيث اعتمدت الحكومة في إطار المحافظة على مناصب العمل وفي ظل التدابير الوقائية من جائحة كورونا نظام العطل الاستثنائية المدفوعة الأجر سواء في قطاع الوظيفة العمومية أو في القطاع الاقتصادي طوال مدة التوقف عن العمل حسب فترة الحجر الصحي، حيث أكدت المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 20-69 وضع 50% من مستخدمي كل المؤسسات والادارات العمومية في

عطلة استثنائية مدفوعة الأجر طوال الحجر الصحي، على أن يكون الأولوية للنساء الحوامل والتي يربين أطفال صغار والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة ومن يعانون هشاشة صحية.

- العمل بالتوقيت الجزئي: والذي يعتبر من بين الآليات المعتمدة أيضا لإعادة تنظيم العمل تماشيا مع تطبيق إجراءات الحجر المنزلي الجزئي حيث تم تحديد وتقليص ساعات عمل الإدارات العمومية من الساعة الثامنة صباحا إلى غاية الثانية زوالا وذلك خلال الفترة من 05 إلى 19 أفريل ثم تم تمديدتها من الفترة 19 إلى 29 أفريل وأيضا من 30 أفريل إلى 14 ماي 2020، وقد تم استثناء المستخدمين المستثنين من إجراءات الحجر وكذا المستخدمين الذين يحوزون على رخصة خاصة للتنقل أثناء الحجر يبقون خاضعين لساعات العمل الاعتيادية.

3-3- أثر الجائحة على الأمن الاجتماعي في الجزائر وأهم الإجراءات المتخذة

تأثرت إيرادات الجزائر بشكل كبير نتيجة لانخفاض أسعار البترول اثر الأزمة النفطية بين القطبين الأساسيين في العالم لإنتاج الطاقة روسيا والسعودية حيث وصل سعر برميل النفط الخام إلى مستويات دون الخمسة والعشرين دولار، وذلك تزامنا مع التفشي السريع لانتشار فيروس كورونا في العالم وما ترتب عنه من انخفاض في الطلب على الطاقة، ما أثر بصفة مباشرة على السياسة الاجتماعية للحكومة التي غلب عليها طابع التقشف، حيث قرر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم 22 مارس 2020 (المرسوم التنفيذي 69-20، مارس 2020).

- غلق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعات ومعاهد التكوين المهني ودور الحضانة والمدارس القرآنية والزوايا وأقسام محو الأمية.

- تعليق نشاطات نقل الأشخاص المتمثلة في الخدمات الجوية، النقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات الحضري وشبه الحضري بين البلديات وبين الولايات.
- وقف نقل المسافرين بالسكة الحديدية والنقل الموجه المترو، الترامواي، والنقل بالمصاعد الهوائية، والنقل الجماعي بسيارات الأجرة وقد استثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين.
- غلق محلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل.
- إلا أن الحكومة لم تدخر جهدا في حماية أمنها الاجتماعي وتحقيق الاستقرار للمواطن، فقد سخر قطاع التكوين المهني كل مراكز التكوين المهني والتمهين عبر كامل التراب الوطني إلى صناعة الكمادات والألبسة والأقنعة الواقية وتوزيعها مجانا.
- أما قطاع النقل فقد جند كل امكانياته لإرجاع المواطنين العالقين بالخارج إلى أرض الوطن.
- كما أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي أن قطاعه سخر جميع امكانياته المادية والبشرية لمواجهة جائحة كورونا منذ بدايتها من خلال تسخير الفنادق العمومية والخاصة لاستقبال المواطنين العائدين من الخارج والتكفل بهم في الحجر الصحي.
- ومن جانبهم قام الحرفيون بعملية تصنيع للمواد الشبه صيدلانية من كمادات وألبسة واقية ومواد التعقيم وتوزيعها مجانا.
- ومن جانبها قامت وزارة الدفاع الوطني بالمشاركة في الهبة الوطنية التضامنية من خلال احضار المستلزمات الطبية بطائرات خاصة من الصين الشعبية في ظرف

قياسي، كما كشف اللواء رشيد شواقي مدير الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني أن وحداته الانتاجية تنتج يوميا حوالي 30 ألف قنار واق من أجل تلبية احتياجات مصالح الصحة العسكرية التي تتواجد بالصفوف الأولى لمواجهة جائحة كورونا (معرض الصحافة الوطنية المتعلق بأنباء كورونا، ماي 2020).

4-3- أثر الجائحة على الأمن الصحي في الجزائر وأهم الإجراءات المتخذة

أصبحت جائحة كورونا كوفيد-19 تهدد الامن الصحي العالمي حيث سجلت الجزائر في 25 فيفري 2020 أول حالة اصابة من خلال رعية ايطالي تم ترحيله لبلاده، كما سجلت أول حالة وفاة في 12 مارس 2020 وكان عدد الاصابات وقتها 24 إصابة أغلبها من عائلة واحدة من ولاية البليدة اثر انتقال العدوى لهم عن طريق قريب لهم مقيم بفرنسا زارهم بين 14-21 فيفري 2020، والجدول التالي يوضح تطور الاصابات بالجزائر منذ ظهور الوباء.

جدول رقم (01): تطور حالات الاصابة والشفاء والوفاة بفيروس كورونا بالجزائر

2020/07/31	2020/06/30	2020/05/31	2020/04/30	2020/03/31	
30394	13907	9394	4006	716	الاصابات المؤكدة
20537	9897	5748	1779	46	حالات الشفاء
1210	912	653	450	44	حالات الوفاة

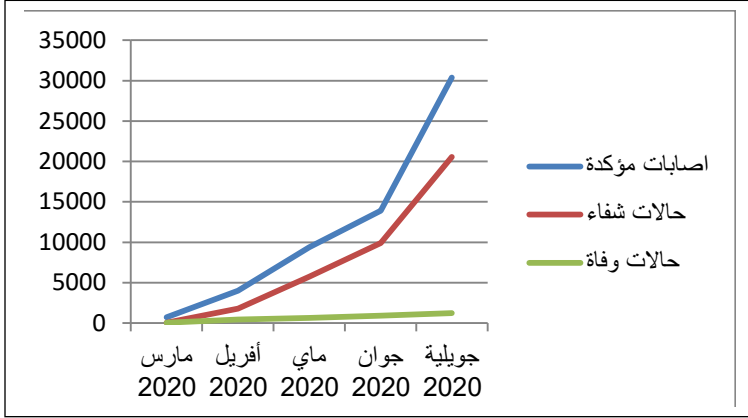
المصدر: لجنة متابعة ورصد فيروس كورونا بالجزائر لشهر مارس، أفريل، ماي، جوان،

جويلية 2020

ومن خلال معطيات الجدول يمكن توضيح تطور حالات الاصابة والشفاء والوفاة

في الجزائر من خلال الشكل الموالي

شكل رقم (01) : تطور حالات الإصابة والشفاء والوفاة بفيروس كورونا بالجزائر



ما يلاحظ من الجدول اعلاه التحكم في الوضع الصحي بالجزائر خاصة في ثلاثة الأشهر الأولى أين لم تصل الاصابات عتبة 10000 إصابة بينما حالات الشفاء فقد فاقت 5000 حالة أي أن أكثر من نصف الاصابات تماثلت إلى الشفاء، إلا أنه تم تسجيل عدد وفيات معتبر في ثلاثة الأشهر الأولى المقدّر ب 650 حالة وفاة،

وفي شهري جوان وجويلية لوحظ ارتفاع محسوس في الاصابات المؤكدة ويرجع المحللون الى عدم التزام المواطنين بتدابير الوقاية خاصة خلال أيام العيد وما صاحبه من زيارات وتجمعات للمواطنين إلى جانب طول مدة الحجر المنزلي وعدم التوصل إلى لقاح.

ومنذ تسجيل أول حالة لوباء كورونا والحكومة تحاول الحفاظ على الأمن الصحي للمواطن من خلال النظر في المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية ونقص الطواقم والكوادر الطبية إضافة الى وسائل الوقاية والعلاج ومحاولة توفير مخابر التحليل من أجل تحسين الخدمات الصحية، ومن أهم المجهودات التي قامت بها من أجل تحقيق الأمن الصحي في ظل هذه الجائحة.

- أحداث فرق صحية متنقلة لدى بعض المؤسسات الصحية في ولايات الجنوب والهضاب العليا وبعض البلديات المعزولة في شمال البلاد. وتتمثل مهام الفريق الصحي المتنقل التكفل بالمرضى والوقاية والتصدي للأخطار الصحية، والتحسيس وغير ذلك، ويعين أعضاء الفريق بمقرر من مدير المؤسسة العمومية للصحة (المرسوم التنفيذي 105-20، أفريل 2020).

- انشاء وكالة حكومية للأمن الصحي في الجزائر لرصد واليقظة الاستراتيجية والانذار تتكون من أخصائيين وخبراء ذو مستوى عال في الطب برئاسة البروفيسور كمال صنهاجي الذي أكد أن هذه الوكالة ستسمح بإصلاح المنظومة الصحية عن طريق رسم علاقة مباشرة بين الأمن الوطني والصحة العمومية، ومن مهام هذه الوكالة إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الصحي والسهر على تنفيذها بالتشاور مع الهياكل المعنية، وتنسيق البرامج الوطنية للوقاية من التهديدات والأخطار والازمات الصحية ومكافحتها، إلى جانب ضمان مستوى عال من العلاج والطب النوعي وحماية الطفولة والأمومة وتشجيع الوقاية من مختلف الأمراض (الوكالة الوطنية للأمن الصحي، أفريل 2020).

الخاتمة:

مما لا شك فيه أن تأثير هذه الجائحة له أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وقد امتدت هذه التأثيرات إلى العديد من أبعاد الأمن الاقتصادي للدول، والجزائر كغيرها من الدول شهدت تأثيرات هذه الجائحة على العديد من أبعاد أمنها الاقتصادي، ومن نتائج هذه الدراسة:

- إن تضاعف حالات الإصابة وفرض الحجر الصحي دفع الجزائريين إلى تخزين السلع الأساسية كالحبوب والسكر وغيرها، ما نتج عنه نقص لهذه المواد وارتفاع أسعارها هذا ما أثر على الأمن الغذائي مما يثبت الفرضية الأولى.

- لجأت الحكومة الجزائرية في ظل جائحة كورونا إلى محاولة تقليص الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وأماكن العمل بالجوء إلى اليات مختلفة منها العمل عن بعد، ومنح العطل الاستثنائية، والعمل بالتوقيت الجزئي، مما كان له أثرا على سوق العمل وهذا ما أثبتت الفرضية الثانية.

- تأثرت إيرادات الجزائر بشكل ملموس نتيجة انخفاض اسعار البترول اثر جائحة كورونا، ما أدى بالحكومة إلى انتهاج سياسة التقشف واتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير المتعلقة بسياسة التكافل الاجتماعي، كما لم يتوانى الجزائريون في تقديم المساعدات والإعانات الاجتماعية في هبة اجتماعية غير مسبوقة هذا ما يثبت الفرضية الثالثة.

- اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الوسائل الوقائية لمعالجة الأمراض والأوبئة لتحقيق الامن الصحي كالتعقيم واعتماد البروتوكولات العلاجية وتوفير المعدات والمستلزمات العلاجية، هذا ما يثبت الفرضية الرابعة.

المراجع والمصادر:

- 1- ابن منظور جمال الدين (1979)، لسان العرب، ج2، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص.409
- 2- الأزهري محمد بن احمد (2001)، معجم تهذيب اللغة، ج1، ط1، دار المعرفة، ص.514.
- 3- المالكي أبو الحسن (1992)، كفاية الطالب، ج2، دار المعرفة، بيروت، ص.281.
- 4- منظمة الصحة العالمية (2020)، تاريخ الاطلاع: 26 جويلية 2020 .
<https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>
- 5- ابن منظور جمال الدين (1979)، مرجع سابق، ص.233.
- 6- الجحني علي بن فايز (2000)، الاعلام الأمني والرقابة من الجريمة، الرياض، ص.68.
- 7- بشير محمد شريف (ديسمبر 2019)، الأمن الاقتصادي، اسلام أون لاين،
<https://islamonline.net/>

- 8- عبد الواحد حميد الكبيسي، صبري بردان الحياتي (2012)، الإرشاد والتوجيه التربوي: دراسات وبحوث، مركز ديونو لتعليم التفكير، عمان، الأردن، ص. 248.
- 9- مها رحيم سالم (2012)، شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23، العدد 04، جامعة بغداد، ص 1132-1157.
- 10- علي مكيد، فريدة بن عياد، واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد 12، العدد 01، 2018، ص. 110.
- 11- شيخاوي سهيلة (2019)، السياسة الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين 1980-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص. 69.
- 12- عدالة العجال، وليد شرارة، دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص. 122.
- 13- سعاد مزلف، الطاهر شليحي، نحو استراتيجية اقتصادية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 11، العدد 32، 2017، ص. 71.
- 14- أحمد علو (2018)، الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>
- 15- دانييلا القرعان (2020)، التكافل الاجتماعي خلال الجائحة، <https://www.ammonnews.net/article>
- 16- بلقاضي اسحاق (2018)، أدوات حماية الأمن الصحي الدولي في إطار اللوائح الصحية الدولية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص. 174.
- 17- منظمة الصحة العالمية (2007)، مستقبل أكثر أمنا: أمن الصحة العمومية العالمي في القرن الحادي والعشرين، التقرير الخاص بالصحة في العالم، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، مطابع متروبول، القاهرة، ص. 01.
- 18- المرسوم التنفيذي رقم 20-69 (مارس 2020)، المتضمن التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد 15.
- 19- منظمة العمل الدولية (2020)، <https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news>.

20- كحال حمزة (جويلية 2020)، توقعات بارتفاع البطالة في الجزائر إلى 20% بسبب كورونا

<https://www.alaraby.co.uk>

21- المرسوم التنفيذي رقم 69-20 (مارس 2020)، مرجع سابق.

22- المرسوم التنفيذي رقم 69-20 (مارس 2020)، مرجع سابق.

23- معرض الصحافة الوطنية المتعلق بأنباء كورونا ماي 2020،

<http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/revue-de-presse>

24- المرسوم التنفيذي رقم 20- 105 (أفريل 2020)، المتضمن مهام الفريق الصحي المتنقل المحدث

لدى المؤسسات العمومية للصحة وتنظيمه وسيره ، الجريدة الرسمية، العدد 15.

25- الوكالة الوطنية للأمن الصحي (أفريل 2020)، <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article>